

**دليل نشر الوعي بمخاطر التهرب الضريبي وغسل الأموال**

**2020**

**مديرية مكافحة التهرب الضريبي**

**قسم مكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي**

**إعداد : إسراء الحياري – أشرف العوايشة**

**الفهرس:**

* **المقدمة**
* **التعريف بجريمة التهرب الضريبي.**
* **التعريف بجريمة غسل الاموال.**
* **ارتباط التهرب الضريبي بغسل الاموال.**
* **أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد.**
* **اهمية مكافحة التهرب الضريبي.**
* **خطة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في مكافحة التهرب الضريبي.**
* **تحفيز النمو الاقتصادي.**
* **التطبيق الالكتروني في مكافحة التهرب الضريبي.**



**مقدمة :**

**انطلاقا من حرص دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالعمل على سياسة واجراءات وضوابط مكافحة غسل الاموال والتهرب الضريبي تم تضمين مخاطر غسل الاموال في تقييم المخاطر على مستوى خطة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتبني المنهج القائم على المخاطر للتخفيف من مخاطر غسل الاموال والتهرب الضريبي والعمل على مراجعتها وتحديثها باستمرار.**

**اعتمدت الدائرة العمل المؤسسي لمكافحة التهرب الضريبي من خلال خطة تعتمد على ادارة المخاطر في تحديد القطاعات التي يتركز فيها التهرب الضريبي وشمولها ضمن اجراءات الخطة بدلاً من اعتماد مبدأ الشكاوى، وتعمل الدائرة بموجب نظام التنظيم الاداري رقم 83 لسنة 2016 وتعديلاتة الصادر بمقتضى المادة 120 من الدستور والذي تتولى بموجبه الدائرة مهمة تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين وتعريفهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات لمساعدتهم في الحد من التهرب الضريبي**

**التعريف بجريمة التهرب الضريبي**

**جاء تعريف التهرب الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل لسنة 2014 وتعديلاتة كالتالي:**

**استعمال أساليب احتيالية تنطوي على غش أو خداع أو تزوير أو إخفاء البيانات أو تقديم بيانات وهمية أو المشاركة في أي منها قصداً بهدف عدم دفع الضريبة أو التصريح عنها، كلياً أو جزئياً أو تخفيضها وفق ما هو محدد في هذا القانون.**

**ويعتبر التهرب الضريبي من الجرائم المالية والاقتصادية والتي لا بد من تغليظ العقوبات المفروضة عليها وان تكون رادعة لمن تسول له نفسة ارتكاب مثل هذه الجرائم حيث نصت المادة (66) من قانون ضريبة الدخل لسنة 2014 وتعديلاتة على ما يلي:**

1. **يعاقب بغرامة تعويضيه تعادل مثل الفرق الضريبي كل من قام بالتهرب الضريبي أو حاول التهرب أو ساعد أو حرض غيره على التهرب من الضريبة بأن أتى أي فعل من الأفعال التالية:**
2. **قدّم الإقرار الضريبي بالاستناد إلى سجلات أو مستندات مصطنعة أو ضمّنه بيانات تخالف ما هو ثابت في السجلات أو المستندات التي أخفاها مع علمه بذلك.**
3. **قدّم الإقرار الضريبي على أساس عدم وجود سجلات أو مستندات وضمّنه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من سجلات أو مستندات أخفاها .**
4. **أتلف قصداً السجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل انقضاء المدة المحددة للاحتفاظ بها وفق أحكام هذا القانون.**
5. **اصطنع أو غيّر فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام الدائرة بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.**
6. **أخفى نشاطاً أو جزءً منه مما يخضع للضريبة.**
7. **اقتطع مقدار الضريبة وفق أحكام هذا القانون ولم يوردها للدائرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ دفعها.**
8. **لم يصدر فاتورة أصولية.**
9. **إضافة إلى الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، تكون العقوبة في حال تكرار ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها فيها على النحو التالي:**
10. **الحبس مدة لا تقل عن أربعة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة في حال ارتكاب أي من الجرائم للمرة الثانية.**
11. **الحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين في حال ارتكاب أي من الجرائم للمرة الثالثة.**
12. **الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات في حال ارتكاب أي من الجرائم للمرة الرابعة وما يليها.**

**التعريف بجريمة غسل الاموال**

**تعتبر جرائم غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية التي يشهدها العصر الحديث وقد نالت هذه الجريمة اهتماما على مستوى لما تسببه هذه الجريمة من آثار سلبية تهدد التنمية، وعلى الرغم من الجهود لمكافحة هذه الظاهرة إلا أن حجمها في تزايد.**

**يقصد بغسل الأموال حسب تعريف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (46) لسنة 2007 بانها كل فعل ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو نقلها أو إدارتها أو استبدالها أو ايداعها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو تحويلها أو أي فعل آخر وكان القصد من هذا الفعل إخفاء أو تمويه مصدرها أو الطبيعة الحقيقية لها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها أو الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال مع العلم بأنها متحصلة عن جريمة .**

**ارتباط التهرب الضريبي بغسل الاموال**

**يرتبط التهرب الضريبي بغسل الاموال كون المتحصلات المالية الناتجة عن جريمة التهرب الضريبي تقع محلا لغسل الاموال.**

**أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد**

**يعتبر التهرب الضريبي من أخطر أنواع**[**التهديد للاقتصاد**](https://arabic.sputniknews.com/arab_world/20200712/1045982318.html)**الوطني بشكل عام، وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، أصبح دفعها من الواجب الوطني.**

**ومن الاثار المترتبة على التهرب الضريبي:**

* **عدم تقديم الخدمات وضعف جودة الخدمات الحكومية والحد من قدرة الحكومة على تنفيذ المشروعات الرأسمالية والبنية التحتية، ما يقلل من فرص الاستثمار، وفي الحصيلة النهائية يضعف من قدرة الحكومة على تحفيز النمو الاقتصادي المستدام.**
* **تشوهات واختلالات جوهرية في النظام الضريبي تحول دون تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين وتولد الإحساس بالظلم والتميز وغياب العدالة.**
* **فاقد موارد مالية على الخزينة العامة للدولة والإخلال بقدرة الحكومة على توفير الإيرادات العامة من مصادرها، وإنما تسبب اختلالات بين المكلفين وتشوهات في أسس المنافسة في السوق.**
* **إخلال في أسس المنافسة في السوق وبالتالي التأثير سلباً على الاستثمارات الملتزمة ضريبياً، ما يعني أن التهرب الضريبي يؤثر سلباً على الاستثمارات وجذب الاستثمارات للمملكة طالما أن المستثمر يأخذ في الاعتبار النظام الضريبي في المملكة ضمن النموذج المالي للمشروع والعائد المتوقع من الاستثمار.**

**اهمية مكافحة التهرب الضريبي على الاقتصاد**

**تكمن اهمية مكافحة التهرب الضريبي في الاردن لما له من مخاطر وآثار سلبية على الاقتصاد الوطني والمجتمع، ومدى الحاجة لمحاربته والعمل على اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والفنية والإدارية اللازمة، واهمية تجريم مرتكب التهرب الضريبي مما يسهم في:**

* **تعزيز استقرار الاستثمارات وجذبها للمملكة.**
* **العدالة بين المستثمرين.**
* **المساهمه في تعزيز التحصيل الضريبي.**
* **تحقيق أهداف النظام الضريبي الاجتماعية والاقتصادية والمالية.**

**ان نشر الوعي الضريبي بين المواطنين وترسيخ القناعة لديهم بأهمية الالتزام بالتصريح عن كامل قيمة الدخل والإيرادات المتحققة لديهم ودفع الضرائب المستحقة في مواعيدها المحددة بموجب القانون يعود بالنفع العام والفائدة لجميع فئات المواطنين.**

**خطة الدائرة في مكافحة التهرب الضريبي**

**تسعى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للعمل على مكافحة التهرب الضريبي من خلال تفعيل اجراءات مكافحة التهرب الضريبي ووضع خطة خاصة بمكافحة التهرب الضريبي وتشمل القطاعات الاكثر خطورة والتي يوجد بها تهرب ضريبي، ولتحقيق اهداف دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في تعزيز ادارة الإيرادات الضريبية وتحسين عملية التحصيل (رؤية الاردن 2025) تعمل من خلال المشاريع التالية:**

* **استراتيجية التهرب الضريبي.**
* **دراسات الفجوة الضريبية والتهرب الضريبي.**
* **هذا بالإضافة الى انشاء وحدة بمستوى قسم لمكافحة غسل الاموال والتهرب الضريبي في مديرية مكافحة التهرب الضريبي.**

**تحفيز النمو الاقتصادي**

**خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022 بالحد من التهرب الضريبي وذلك من خلال تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين وتعريفهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات وزيادة استجابة المكلف الطوعي ورفع مستوى الشفافية وجودة الخدمات الضريبية والعمل عليها من خلال المشاريع:**

* **تبني نظام الفوترة وتطبيق عقوبة السجن بحق المتهربين وتطبيق فترات الاعفاء من الغرامات.**
* **تفعيل تطبيق احكام العقوبات على حالات التهرب الضريبي الواردة في قانوني ضريبتي الدخل والمبيعات.**

****

**التطبيق الالكتروني في مكافحة التهرب الضريبي**

**أطلقت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تطبيقاً إلكترونياً على الهاتف المحمول تحت اسم (مكافحة التهرب الضريبي) للمشاركة في إجراءات مكافحة التهرب الضريبي حيث يتيح هذا التطبيق المشاركة في إجراءات مكافحة التهرب الضريبي من خلال التبليغ عن أي حالات تهرب ضريبي، وأي حالات مخالفة لقانوني ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات يتم ارتكابها من التجار والصناعيين ومؤدي الخدمات والمهنيين.**

**بالإمكان التبليغ عن حالات الامتناع عن إصدار الفاتورة الضريبية، أو إصدار فاتورة مخالفة لشروط الفاتورة التي يجب أن تتضمن الرقم المتسلسل للفاتورة، واسم البائع وعنوانه ورقمه الضريبي إذا كان مسجلاً في ضريبة المبيعات أو رقمه الوطني إذا كان غير مسجل وتاريخ إصدار الفاتورة، وبيان نوع السلعة أو الخدمة وكميتها وقيمتها والقيمة الإجمالية للفاتورة.**

**ويتيح التطبيق التبليغ عن أي حالة من حالات التحايل الضريبي، أو التجنب الضريبي الظاهرة للعيان أو وجود نشاط تجاري كبير مع عدم التسجيل في ضريبة المبيعات، وكذلك حالات عدم إبراز شهادة التسجيل في ضريبة المبيعات، أو عدم وضعها في مكان بارز داخل المنشأة أو إخفاء أحد أنشطة الأعمال أو الأنشطة الاقتصادية.**

**ويمكن للمشترك التقاط أي صورة وإرسالها مباشرة، أو تحميل الصور والوثائق والفواتير المتعلقة بالمعلومة وإرسالها مباشرة عبر هذا التطبيق.**